رأي القدس

جمال مبارك ورفض التوريث

■ عندما يعلن السيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم ونجل الرئيس المصري انه لا يريد ان يكون رئيساً للبلاد وانه ووالده لا يؤمنان بالتوريث، فان هذا الاعلان لم يكن وليد الصدفة، كما انه لا يعكس زهدا في السلطة، وانما هو ثمرة قراءة دقيقة للواقع على الارض، والتحولات الرئيسية التي تسود الحياة السياسية المصرية.

فالسيد جمال مبارك يدرك جيدا ان الظروف التي سادت مصر في الاعوام العشرين الماضية وجعلت من مسألة التوريث عملية ممكنة، ودفعت به الى قمة صناعة القرار في مصر، هذه الظروف تغيرت، وتتغير بشكل اكبر وبسرعة قياسية، بحيث لم تعد هذه المسألة مقبولة او ممكنة.

بمعنى آخر، تشهد مصر حاليا صعود قوى وتيارات سياسية لم تعد تقبل باطلاق يد الرئيس وافراد عائلته في كل اوجه حياتها ومستقبلها، وشاهدنا الانتخابات البرلمانية الاخيرة تسجل اكبر عملية احتجاج شعبي على سياسات الرئيس مبارك وفريقه الوزاري من خلال صناديق الاقتراع.

فحصول جماعة الاخوان المسلمين على اكثر من ثمانية وثمانين مقعدا في البرلمان رغم كونها حركة محظورة، ورغم عمليات البلطجة والقتل للمرشحين والناخبين، هو رسالة الى الرئيس مبارك ونجله، مثلما هو مرحلة جديدة تجب كل ما قبلها من ممارسات وتطلعات الى التوريث.

السيد جمال مبارك هو الحاكم الفعلي لمصر على مدى السنوات الخمس الماضية على الاقل، فهو الشخص الذي اختار معظم الوزراء علاوة على رئيس الوزراء، وهو الذي عين رؤساء تحرير الصحف القومية بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال لجنة السياسات التي يرأسها وتمثل حكومة موازية. وكونه لا يريد الترشح للرئاسة رسميا لا يغير من واقع الحال كثيرا.

نجل الرئيس تصرف كمستشرق اثناء ادارته لاحوال مصر وشؤونها، ولم يحقق اي نجاحات تذكر له على صعيد مواجهة القضايا الرئيسية، مثل البطالة والفساد وتمركز الثروة في يد حفنة قليلة من الرأسماليين ورجال الاعمال الكبار، بينما الغالبية الساحقة من ابناء الشعب المصري تعيش على اقل من دولار واحد في اليوم.

نفهم ان يرشح السيد جمال مبارك نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة بعد خمس سنوات لو حقق نجاحات على الارض، او لو اصلح الحزب الحاكم الذي يتزعمه، مثلما وعد اكثر من مرة، وجعله قوة انتخابية رئيسية، ولكنه لم يفعل، كما ان التعديلات الدستورية التي جرى تفصيلها على مقاسه، ولتمهيد الطريق امامه الى الرئاسة لن تصمد طويلا في ظل المناخات السياسية المصرية والعالمية الحالية، ولا بد انها ستتعرض للتغيير لفتح المجال امام مرشحين آخرين يستحقون المنافسة على موقع المسؤولية الاول.

السيد جمال مبارك ليس زاهداً في الرئاسة واعلانه عن معارضته ووالده للتوريث ليس صحوة ضمير، بقدر ما هو ثمرة قراءة صحيحة للواقع على الارض تعكس عملية تغيير واسعة في مصر ترفض هذا التوريث جملة وتفصيلا.

تنحية الشيخ سعد بداية الأزمة الكويتية وليس نهايتها

د. سعيد الشهابي *

■ جاء الاعلان عن إزاحة الشيخ سعد العبد الله عن إمارة الكويت ليثير مزيدا من التساؤلات بدلا من الاجابة عليها. فالخلاف بين أقطاب الأسرة الحاكمة في الكويت ليس خافيا على أحد، ولكن لم يكن متوقعا ان يتواصل ويفرض نفسه على الساحة السياسية بالشكل الذي حدث بعد وفاة الامير السابق، الشيخ جابر الأحمد الصباح، في منتصف الشهر الحالي. فقد تحول الاستخلاف الى أزمة كبيرة في اوساط الحكم، ما تزال ذيولها تضغط على الوضع السياسي في هذه الامارة الخليجية التي تمتلك عشرة بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي. ويصعب التنبؤ بمدى قدرة عائلة آل صباح على احتواء تداعيات الأزمة في الوقت القريب، وهي الأخطر منذ الاجتياح العراقي لأراضيها قبل اكثر من خمسة عشر عاما. فقد أعادت تلك الازمة الى الأذهان مشكلة الحكم التوارثي في منطقة الخليج، وهي مشكلة لا تقتصر على الكويت فحسب، بل في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. وحتى في البلدان التي شهدت في الفترة الاخيرة تحولا هادئا في السلطة مثل السعودية والبحرين، فان مشكلة الاستخلاف تمثل احد وجوه المشكلة السياسية للانظمة الحاكمة.

بعد وفاة الشيخ جابر يوم الاحد 15 كانون الثاني (يناير) 2006، بدت مسألة الاستخلاف وكأنها محسومة سلفا، حيث أعلن عن تسلم ولي العهد، الشيخ سعد العبد الله الصباح، إمارة الكويت خلفا له. ولكن سرعان ما اتضح ان المسألة ليست بتلك السهولة، وان الأمير الجديد عاجز من الناحية الصحية عن القيام بأبسط شؤون الحكم. هذا العجز ناجم عن امراض متراكمة عانى منها منذ مطلع التسعينات، واصبحت تزداد حدة مع تقادم عمره الذي يبلغ الآن 76 عاما. وخلال سفره للعلاج في الصيف الماضي حدثت تحركات في اوساط الاسرة الحاكمة لعزله عن ولاية العهد قبل عودته الى الكويت، وأشيع ان الشيخ سعد سوف يعلن تنازله بعد عودته، ولكنه لم يفعل ذلك، وبقيت أزمة الاستخلاف تغلي تحت السطح. وفي الايام الاخيرة التي اعقبت وفاة الامير السابق، مورست ضغوطا داخل العائلة الحاكمة لحمل الشيخ سعد على التنحي عن الحكم، وتحويل الامارة الى الشيخ صباح الاحمد، الذي كان رئيسا للوزراء، والرجل القوي في الكويت منذ فترة طويلة. الشيخ سعد الذي بلغ منتصف العقد الثامن من العمر، يعاني من امراض عديدة منذ ان اجريت له عملية جراحية في 1997 لازالة جزء من القولون. ولكن وضعه الصحي لم يتحسن ابدا منذ تلك العملية، وتدهورت صحته تدريجيا حتى فقد قدرته على تمييز الاشخاص، وعجز عن اداء مهماته الشخصية. وساد الشعور بين المطلعين على اوضاع العائلة الحاكمة عن قرب بعجزه الكامل عن القيام بمهمات الحكم، وضرورة التنازل عن منصب ولاية العهد. ولكن حساسية العلاقات واقتسام الحكم بين افخاذ العائلة الحاكمة حالت دون التوصل الى نتيجة عملية حول مستقبل الشيخ سعد، وأصر المحسوبون على جناحه على ابقائه في منصبه، وحالوا دون ازاحته، الامر الذي أدى الى توتر الاوضاع الداخلية لعائلة آل صباح. وبرز عميدها، الشيخ سالم العلي، كرقم صعب في التوازن بين فخذي العائلة، فهو ينتمي الى جناح السالم، ويصر على بقاء الشيخ سعد أميرا. وليس معلوما بعد ماذا سيكون موقفه بعد تصويت مجلس الامة بالاجماع على عزله وتخويل مجلس الوزراء بادارة الدولة حتى تعيين أمير جديد.

الغريب ان الكويت التي يعتبر نظامها السياسي الأكثر تطورا من بين دول مجلس التعاون الخليجي، فتحت هذه المرة، عيون الآخرين على حقيقة انظمة الحكم العائلية في المنطقة، وأظهرت صعوبة التوافق بين جناحي العائلة الحاكمة فيها، مخاطر نظام التوارث غير المحكوم بأطر ديمقراطية. فهو يقوم اساسا على ان حكم هذه الامارات الخليجية «توارثي» ليس للشعب دور مباشر فيه. وفي داخل العائلة ليس هناك اتفاقات مكتوبة لطرق انتقال السلطة بعد وفاة الحاكم، فتارة يذهب الحكم الى الابن الاكبر للحاكم، وتارة يذهب الى الاخ الاكبر للحاكم.

الكويت لديها مشكلة خاصة بها. فوفقا للاتفاقات المعمول بها فان الحكم يتداول بين جناحي الجابر والسالم، وهذا يعني ان الأمير الجديد يجب ان يكون من فرع السالم، ولذلك كان هناك اصرار على ابقاء الشيخ سعد العبد الله، وليا للعهد برغم حالته الصحية المتداعية. ويصر جناح السالم على الاحتفاظ بنصيبه في الحكم، وعدم التنازل عنه. ويعتبر الشيخ سالم العلي، وهو من رموز العائلة الحاكمة، لاعبا اساسيا في قضية الاستخلاف. وقد أثار اللغط قبل بضعة شهور عندما اقترح تشكيل مجلس للحكم، لعلمه بعدم قدرة الشيخ سعد على القيام بأعباء الحكم بسبب حالته الصحية، ولكن اقتراحه لم يلق استحسانا في اوساط العائلة ومجلس الامة. وبعد وفاة الشيخ جابر، بدا لفترة وجيزة ان عملية انتقال الحكم قد تمت بسهولة، حيث تم الالتزام بمبدأ استلام ولي العهد مقاليد الحكم بعد وفاة الحاكم، ولكن ذلك لم يدم طويلا. فسرعان ما انتهى باقصاء الشيخ سعد عن الحكم. وكان واضحا اصرار جناح الجابر على منع الشيخ سعد من الامارة منذ سنوات لأسباب من بينها اعتلال صحته. فقبل عامين صدر قرار بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، حيث اقتصر دور الشيخ سعد على ولاية العهد، وعهد الى الشيخ صباح الاحمد برئاسة الوزراء. وفيما رأى البعض ان هذه الخطوة ايجابية وانها تفتح الباب امام رئيس وزراء من غير افراد العائلة الحاكمة، اعتبر جناح السالم ان تلك الخطوة تهدف للحد من سلطات الشيخ سعد. وفي الصيف الماضي جاءت محاولة اقصائه عن ولاية العهد ايضا، ولكن لم تنجح المحاولة بسبب اصراره على البقاء في منصبه. وبعد وفاة الشيخ جابر لم يكن هناك مجال سوى الاعلان عن تولي الشيخ سعد الامارة، وكان ذلك بداية الأزمة السياسية والدستورية الحالية.

القضية بدت دستورية بدرجة كبيرة. فالدستور ينص على ان الكويت إمارة وراثية يتوارثها أحفاد الأمير مبارك الكبير الذى حكم البلاد من عام 1896 إلى 1915. ووفقا للخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع فان «الكويت دولة مؤسسات، وإجراءات تزكية الأمير وولي العهد منصوص عليها في الدستور وفي قانون توارث الامارة ذي الصفة الدستورية... وفي حال طلب سمو الأمير تنحيته أو في حال طلب مجلس الوزراء تنحيته لفقدانه أحد شروط توليه مسند الامارة، وبعد التصويت بغالبية الثلثين بالموافقة من قبل مجلس الأمة، فإن مجلس الوزراء في هذه الحالة تكون له صلاحيات الأمير مدة ثمانية أيام يتم خلالها ترشيح أحد ذرية مبارك الصباح لتولي مسند الامارة في اجراءات مشابهة لتزكية ولي العهد عبر موافقة مجلس الأمة بالتصويت وبغالبية أعضائه». هذا الطريق الدستوري ليس مضمون النتائج ما دامت الأزمة تأخذ ابعادا سياسية ترتبط بالعلاقات في اوساط الاسرة الحاكمة نفسها. وبالتالي، ففي الوقت الذي شعر فيه الشيخ صباح بقوة دستورية بعد ان حظي بدعم عدد كبير من افراد اسرته لتولي الامارة، فانه يعلم التبعات السياسية داخل العائلة نفسها لمثل هذه الخطوة، خصوصا مع اصرار جناح الشيخ سعد على عدم تنازلهم عن حقهم في الامارة. اما الخيارات التي كانت متاحة امام الشيخ صباح قبل الاعلان عن الاتفاق بين فرعي العائلة فهي محدودة. يقول النائب، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي، محمد الصقر إن أمام الشيخ صباح الأحمد ثلاثة طرق لتخطي الإشكال الدستوري: الأول هو أن يعلن أمير البلاد الشيخ سعد تنازله عن منصب الإمارة، لصالح من يختاره، والثاني أن يقرر مجلس الوزراء عدم أهلية الأمير لأي سبب كان، ومن ثم يرفع مجلس الوزراء ذلك إلى مجلس الأمة للتصويت عليه، واختيار أمير آخر، والطريق الثالث هو أن يقوم الشيخ سعد بالفعل بالذهاب إلى جلسة مجلس الأمة الاستثنائية من أجل تأدية القسم الدستوري، وإذا ما أخفق في أداء القسم بشكل صحيح، فإن مجلس الأمة يقرر عدم أهليته». وقد بادر الشيخ صباح لقطع الطريق امام الشيخ سعد للخيارين الاول والثالث، وسارع الى الخيار الثاني الذي جعل الـ24 ساعة التي سبقت حسم الموقف من أشد أيام الأزمة توترا.

وهكذا كادت خلافات العائلة الحاكمة تعصف باستقرار البلاد، الأمر الذي يزيد مهمات الشيخ صباح الاحمد تعقيدا. يحدث هذا في وقت تضغط فيه الاوضاع الاقليمية على المنطقة عموما، والكويت ليست بمنأى عن ذلك. وهنا تجدر الاشارة الى الرسالة التي نسبت الزرقاوي في الصيف الماضي والتى دعا فيها اتباع التنظيم إلى إشعال الفتن الطائفية فى الدول المجاورة للعراق، والتى ظهرت أولى ملامحها فى الكويت فى مواجهات مع مجموعة متشددة، حكم على أعضاء منها بالإعدام. وثمة بعد آخر للمشكلة الأمنية ظهر فى حوارات داخلية حادة في أجواء شحن طائفي ومذهبي شيعي وسني، الأمر الذي دفع أمير البلاد السابق لتوجيه خطاب إلى الشعب الكويتى فى العشر الأواخر من رمضان الماضى مناديا بضرورة تماسك الأسرة الكويتية ووحدتها، وباعتبار أن «الوطن القوى هو الوطن الموحد وهو الذى بوحدته يحقق الإنجازات إن لم يحقق المعجزات». هذه الوحدة التي اشار اليها الشيخ جابر تبدو في الوقت الحاضر، على الأقل، بعيدة المنال. فالخلاف الحاصل بين اقطاب الحكم ليس حدثا عارضا، بل يعكس أزمة لا تخص الكويت فحسب، بل لها بعدها الخليجي الواسع. فبقية العائلات الحاكمة ليست في وضع أفضل، كما أسلفنا، لأن اختيار الحاكم ليس منوطا بالشعب عبر صناديق الاقتراع، بل خاضع للتوازنات في اوساطها، والصراعات على السلطة بين افخاذها تارة، وبين اجيالها تارة اخرى، او بين مزيج منهما ثالثة. وما دام الأمر يتعلق بالحكم، فان تاريخ حكم العائلات في العالم، خصوصا في العالم الاسلامي، كثيرا ما نجم عنه التقاتل بين الاخوة وابناء العمومة في عهد الامويين والعباسيين وغيرهم. ولكي تتلاشى احتمالات التقاتل على المناصب والوجاهات والكراسي، فمن الضروري الاحتكام الى المواطنين لاختيار حكامهم، ضمن أطر دستورية متفق عليها. وحتى لو بقيت الاسر الحاكمة بمنطقة الخليج في موقع الملك، فبالامكان التحول التدريجي نحو ملكيات دستورية تحصر دور تلك العائلات بالملك، وتترك الحكم للنواب المنتخبين عن الشعوب. ان ما يجري في الكويت هذه الايام، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تتوفر على قدر من التمثيل البرلماني، يقتضي اعادة النظر في ما تعتبره العائلات الحاكمة من ضمن الثوابت، واخضاع مسائل الحكم والاستخلاف لصناديق الاقتراع. وقد أثبتت تجربة الكويت صعوبة استمرار الحكم بالنمط التقليدي القبلي الذي تجاوزه الزمن، فذلك مخالف لسنن التطور والتقدم وقيم الشورى والديمقراطية في ممارسة الحكم.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

سورية: أزمة سلطة وأزمة معارضة

د. هيثم مناع *

■ لم يفجر السيد عبد الحليم خدام قنبلة إقليمية بإعلانه عن قرار الدخول في قضية الحريري ولجنة التحقيق الدولية، ليس كشاهد وحسب، بل كطرف يوجه أصابع الاتهام، ولكنه أيضا قرر وضع إصبع ديناميت في فضاء المعارضة السورية المضطرب منذ عادت أسطوانة التدخل الخارجي ودوره في التغيير الداخلي لتدغدغ مشاعر كل ذي شهوة لسلطة أو مال أو تحسين حال. ويمكن القول، أن السلطة السورية، بعد أن حرمت نفسها من الجرأة الضرورية للخروج من الوضع الديكتاتوري، منذ غياب صانعه الرئيسي، عبر فترة انتقال ضرورية لتجديد جلدها وتنفس المجتمع، هذه السلطة وضعت نفسها في حالة مواجهة مفتوحة مع هذا المجتمع، الذي بادر عبر قواه السياسية والمدنية لإنقاذها وإنقاذ البلاد من استبداد وفساد حولاها من «قوة إقليمية» إلى بطن رخو دون قلب أو روح. فصرخ عتاتها القدامى على لسان خدام «الجزأرة قادمة»، وارتجف جيلها الجديد من مبادرات لم يستوعب أهميتها ولم ير فيها سوى طلب شراكة في الثروة والسلطة. قصر النظر هذا هو ابن منظومة سياسية عاجزة عن رؤية الخير خارج سقف العائلة السياسية أو الاجتماعية أو الدينية، ويمكن أن يسمى خطأ في السياسة العامة والاختيارات لو كان في بلد مثل بوركينا فاسو، أو في أراض منسية من الحسّاد والعباد. أما أن يحدث في بلد مجاور للحليف الأهم في العالم للولايات المتحدة الأمريكية، اللاحرب واللا سلم معه لا ينسينا احتلاله للجولان، بلد مجاور للعراق المحتل بقرابة 150 ألف جندي أمريكي، بلد احتفظ للأمس القريب بأرتال من جيشه على الأراضي اللبنانية رغم لا شعبية هذا التواجد سورية ولبنانيا، وأخيرا بلد محاط شمالا وجنوبا بحليفين قديمين للولايات المتحدة الأمريكية، هنا يختلف الأمر.

استعمل الفريق حافظ الأسد الوقت كوسيلة للسيطرة الداخلية وتنظيم العلاقات الخارجية، كان ذلك في فترة جمدت فيها الصراعات الدولية أهمية الزمن الضائع الإقليمي، الأمر الذي سمح له بنسيان آلاف المعتقلين عقدين من الزمن في السجون دون رد فعل متناسب داخل أو خارج الحدود، وحرق المجتمعين السياسي والمدني على نار هادئة حينا وهائجة أحيانا أخرى، إضافة للتمتع بحقوق الخطأ والصواب في إدارة الدولة. لكن العالم تغير، والظروف تغيرت، وإن كان العلم بوجود معتقل في السجون يحتاج لأشهر أحيانا قبل ربع قرن فهو لا يحتاج لأكثر من دقائق اليوم. الثورة السبرانية والمعلوماتية حولت الرقابة والتعتيمات الأمنية إلى أساليب بالية وباهتة، وقد شيع العالم أنموذج الحزب الواحد دون أسف عليه في معظم الدول التي اعتبرت الحزب القائد أسلوبا للحكم.

لم تستوعب السلطات السورية حقائق المرحلة الجديدة: لم تفهم أن بقاء قوات سورية في لبنان أصبح ورقة ضدها لا ورقة لها، أن استمرار النهج الأمني في حكم الناس سيعطي ردود فعل جديدة لا يمكن رصدها أو إحصاؤها أو السيطرة عليها بسهولة، وأن تغييب المجتمع عن المشاركة السياسة والمدنية يجعل السلطة نفسها بلا غطاء دولي باعتبارها لا تملك المناعة الذاتية اللازمة لمواجهة الرهانات الإقليمية الجديدة.

باختصار، السلطة السياسية اليوم، لم تدرك بعد أهمية الإصلاح السياسي الضروري والعاجل، ومازالت تلقي بفتات التصريحات وشبه القرارات عن قانون جديد للأحزاب والصحافة الخ وتنسى أننا وصلنا لوضع يمكن القول فيه دون مبالغة أن رفع حالة الطوارئ دون تعديل ودمقرطة دستور البلاد يعد خطوة أقل من المطلوب، ليس فقط في مسار تكسير حالة الاستعصاء التي أوصلتنا الدولة التسلطية إليها، بل ولمواجهة المخاطر التي تعصف بسفينة الوطن.

ولكن أين هي المعارضة الديمقراطية من هذا كله؟ منذ إضراب اليوم الواحد عام 1980، برز اتجاه قوي نحو التحرك السياسي والنقابي والشعبي الداخلي من أجل التغيير يتجاوز حدود التعبيرات السياسية المنظمة. هذا الاتجاه، كان للطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين وأجهزة الأمن كلاهما مصلحة في ضربه، فوزعت الطليعة يومها منشورها المعروف: «عودوا إلى جحوركم، الثورة ستكون إسلامية أو لن تكون»، وكتب رفعت الأسد مقالاته المعروفة التي قال بها «من ليس معنا فهو مع الإخوان» وخلص إلى إعلان الاستعداد لقتل مليون سوري وفتح معسكرات جماعية من أجل حماية الوطن. كادت المعارضة الوطنية الديمقراطية أن تذهب مع الريح لولا الطريق المسدود الذي وصل إليه كلا المتطرفين وأوصل البلاد إليه. تمت عملية غسل الجامعات والمراكز التعليمية والبحثية من المعارضين والمستقلين ودخل السجون أكثر من ألف كادرٍ وعالمٍ وجامعي عدا آلاف المعتقلين والقتلى في مجازر لم تفتح ملفاتها بعد.

تحررت حركة الإخوان من خطاب الطليعة وأبعد حافظ الأسد شقيقه عن السلطة، إلا أن الأولى شكلت التحالف الوطني لتحرير سورية مع حزب البعث الموالي للعراق ورسخ الأسد غياب الحريات باسم الخطرين الداخلي والخارجي. وقد اجتمع أهم صانعي التحالف (عدنان سعد الدين وأمين الحافظ) بعدد من المثقفين السوريين في باريس في بيت السيد عدنان بدر، وقلت يومها في جلسة حادة: لقد ولد التحالف ميتا، توقفوا عن إضاعة الوقت، الخط البياني للحركة الأقوى في التحالف وهي الإخوان المسلمين نازل، ولا يمكن أن يعود لقوته بهذه الطريقة. عودوا للجغرافيا السياسية والسكانية السورية من أجل تعزيز وضع المعارضة المجدية الموجودة داخل البلاد. كان بين الجالسين من يتلقى مرتبه من تونس (منظمة التحرير الفلسطينية) أو بغداد صدام، وكان من الصعب عليهم الاستماع لهذا الخطاب. بعد فشل تجربة التحالف الوطني لتحرير سورية (المستقوي آنذاك بالسلطة العراقية وحلفائها) تعززت فكرة الاستقلالية السياسية أكثر فأكثر، وكانت التسعينات بالفعل حقبة خصبة للخروج من التجربة المرة (78ـ1982)، من جهة، وبدأ ما أسميته في 1988 بالشرخ الهادم بين القوى الكردية والعربية يتراجع، وإن لم يكن بالوتيرة المطلوبة، وقام حوار جدي بين رموز حقوقية وعلمانية معارضة مع حركة الإخوان المسلمين أدى إلى تطور في الخطاب السياسي للمشاركين فيه. وفي حقبة ما وراء الفريق الأسد، نشأت عدة منتديات ومنظمات غير حكومية جديدة وأصبح الفضاء السياسي والمدني حديث الناس وإن لم ينجح في الإنتاج الواسع لجمهور يحميه.

يجب التذكير دائما، بأنه من نتائج القمع المنهجي خلال ثلاثة عقود، حرمان المعارضة الديمقراطية من بناء كوادرها وشبكة علاقاتها المجتمعية بشكل طبيعي، وقد تأخرت حواراتها مع المعارضة الإسلامية والكردية برغم أن الأحزاب الكردية الأساسية نبذت أية فكرة للعنف السياسي أو الانفصال عن الكيان السوري، في حين تكفل القانون 49 بردع كل من يحاور أو يتصل بحركة الإخوان المسلمين. الأمر الذي خلق تصورات سياسية غالبا ما كانت ابنة حوارات البيت الواحد. وحتى اليوم، عندما تجري اجتماعات تجمع العرب والأكراد السوريين يتجلى وجود خطاب لا يخلو من الحدة وأحيانا التشنج، لعدم إنضاج خطاب ديمقراطي مشترك يعبر عن حقوق المواطنة والحقوق القومية بآن.

الحقيقة أن المعارضة الديمقراطية، السياسية والمدنية، التي كونت رصيدا عربيا هاما، بعكس نظيرتها العراقية، إنما نجحت في ذلك، بسبب مواقفها الحكيمة أكثر منه إعلامها الكبير أو شبكة علاقاتها الواسعة والمتينة. ويمكن القول اليوم، أن الرصيد الأخلاقي والاعتباري (الكاريزمي) الذي اكتسبته المعارضة الوطنية الديمقراطية كان محصلة تأكيدها المبكر على مشروع ديمقراطي (دون لواحق: ثورية أو شعبية وأخيرا ليبرالية)، إصرارها على خط سياسي مستقل ينبع من حاجات المجتمع والبلد وينطلق من القناعات السياسية للتنظيم السياسي لا لارتباطاته الإقليمية أو الدولية، وأخيرا جمعها الذكي والدينامي لمفهوم الوطن والمواطنة، كرفض لربط المشروع الوطني بدكتاتورية حولت البلد إلى مستنقع قمع وفساد وجعلت من الأراضي المحتلة مجرد موضوع تفاوض.

هذا النهج السياسي الصلب، لم يمتلك دائما الأدوات البشرية والمادية التي تعطيه القدرة على لعب دور أساسي في التغيير خارج نطاق النخبة. ولم يكن قبالته خصما سياسيا شريفا، فالسلطة تعاملت مع المعارضة دائما بغاية مسحها أو مسخها، ولم يكن لدى فريق حافظ الأسد من يملك رؤية أخرى للتعامل مع المعارضين، لذا كانت التهمة الأجمل التعامل مع الخارج أو كامب دافيد، والأبشع عملاء الموساد.

احتلال العراق حطم مسلمات كثيرة وخلق أجواء مضطربة، وقد أوجدت السياسة القائمة على بناء معارضة على الطريقة الأمريكية في صفوف بعض يتامى صدام حسين وقدماء الماركسيين والمثقفين الاستئصاليين عنصرا مشتركا اسمه معادلة الخارج لموازنة الاضطراب في الداخل. لا يمتلك هؤلاء النضج السياسي أو الشعبية اللازمة ليكونوا طرفا في جسم المعارضة الديمقراطية، ولا تمتلك هذه الأخيرة الحق في استئصالهم. هم هم وهي هي. فسورية لا تحتمل بحال من الأحوال روح ثأر عند بعض السنة ضد بعض العلويين، أو تخوف بعض أشباه المثقفين من عودة إسلامية تقصيهم عن الحياة العامة، أو لجوء بعض الشوفينيين الأكراد إلى خطاب مزاودة قومية على حساب عناصر المشروع الديمقراطي الأساسية.

المعارض عبد الحليم خدام ولد معارضا في هذا المعمعان الداخلي الذي لا يمكن قراءة معالمه دون تتبع الخارطة الإقليمية والدولية. فإقليميا، هناك ملف المرحوم الحريري والتغيير السياسي في لبنان والانصياع العربي للسياسة الأمريكية وتفوق عسكري إسرائيلي واضح. ودوليا، لم تعد الإدارة الأمريكية تملك الأوراق الداخلية الضرورية لاستمرارها في سياسة «الفوضى البناءة»، ويمكن القول مع كلوفيس مقصود أن الضاغط علينا مضغوط عليه، وبالتالي فهو يحتاج لانتصارات سياسية تغطي اضطراب خياراته العسكرية. خاصة وأمريكا اللاتينية ستضم بعد أيام دولة خامسة (التشيلي) إلى معسكر الدول التي إن لم نقل ناقدة، فمستقلة القرار عن الإدارة الأمريكية.

لن ندخل مجادلات الملف الأمني والملف السياسي لخدام، هناك سؤال ضروري من المفيد للمعارضة الديمقراطية أن تعطي إجابة واضحة عليه: هل تعتبر هذه المعارضة اغتيال الحريري بمثابة 11 سبتمبر إقليمي يمكن أن يترتب عليه زلزال كبير يشمل تغييرا سياسيا في قمة السلطة في سورية إن لم نقل للسلطة وقمتها؟

لم تعط المعارضة السورية ردا واحدا على هذا السؤال، فعشية تقرير ميليس الثاني طالب المناضل رياض الترك باستقالة الدكتور بشار الأسد، في حين اكتفت اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق بالمطالبة باحترام المطالب الأممية في التحقيق الدولي. ومن الضروري الإشارة إلى أن قطاعا هاما يعتبر بالفعل أن هناك أوضاعا جديدة تحتاج للمواجهة بأساليب وخطاب جديد، والمشكلة هي هامش هذا الخطاب: هل هو بالحد الأقصى (وضع حد لحكم عائلة الأسد)، أو الحد الأدنى (وضع حد لمقومات الدكتاتورية في سورية)؟

هنا يدخل على الخط معطى ثالث لم يكن بالحسبان، هو أن المجتمع السوري بأغلبيته التي اعتدنا على تسميتها بالصامتة غير صامت اليوم، هذه الأغلبية تعبر عن مخاوف جدية من الفوضى والعنف والمجهول، وبعكس ما توقع بعض قدماء المادية الجدلية، فقد خلقت الأحداث اللبنانية ردود فعل سورية متطرفة مضادة لصيحات (سورية اطلعي بره) عند الشارع السوري عززها الاعتداء على عمال سوريين دون استنكار يوازي هذا الحدث ومبالغة في وسائل الإعلام اللبناني المناهض للسياسة السورية لا سابق لها في قضية الحريري. هذه الشوفينية العفوية (وليس المنظمة من الأمن كما يقول البعض) تصل إلى حد الكره لشخصيات سياسية لبنانية حجت طويلا لدمشق وتحج اليوم لعواصم أخرى، وعبارات حادة في موضوع الحريري (من نمط: الملك فيصل ما صار له هيك!!) وقد وصل الأمر للتهجم على بعض الكتّاب السوريين من خيرة كوادر البلد الذين يكتبون منذ زمن في «النهار» أو لهم علاقات صحفية أو اجتماعية أو عائلية مع لبنان وبعبارات مؤذية (نتجنب إعادة ذكرها). هذه الأغلبية الجديدة، لن تكون مع خطاب السيد خدام ولن ترى بعين الرضا أي تحالف أو تقارب بينه وبين المعارضة. وإن كنا ننتقد هذه التلقائية، الخطيرة النتائج على مستقبل العلاقات السورية اللبنانية، فنحن ممن يعتقد بأن إعادة اللحمة للعلاقات البنيوية والحيوية بين الشعبين السوري واللبناني لن تكون عبر ملف الحريري، ولا بد من أسس سليمة جديدة تبادر لها الحركة المدنية والثقافية غير الحكومية في البلدين من أجل مد جسور ثقة على أسس جديدة تقطع مع كل من الردع الأمني العنجري والاستعلاء الاستقوائي لبعض القيادات اللبنانية.

لا ينحصر الموقف من خدام في الخلاف بين قائل «من كان منكم بلا خطيئة» وقائل «من كان منكم بلا جريمة»؟ ويمكننا القول بالمعنى الذرائعي المحض، أن أصحاب الحد الأدنى الذين أشرت لهم أعلاه، لا يجدون مصلحة لحرق أيديهم بورقة محروقة (خدام) لأنهم يعلمون أن هذه الورقة، التي تطالب برأس السلطة دوليا، تقطع أي جسر للحوار مع الجبهة السياسية الحاكمة، ولا يعتقدون بأن المجتمع الدولي قد قرر اعتبار اغتيال الحريري (11 سبتمبر إقليمية)، ولا يريدون القطيعة مع جمهور مضطرب يمكن استعادته بحكمة وبالقيم الكبرى التي أعطت المعارضة الديمقراطية مصداقيتها وقوتها، لا بتكتيكات سريعة محدودة الجدوى كثيرة الضرر.

* ناشط حقوقي من سورية يقيم في باريس

دروس أزمة الكويت

محمد كريشان

■ سواء انفرجت أزمة الحكم في الكويت بقبول الشيخ سعد العبد الله الصباح التنازل عن الإمارة لأخيه صباح الأحمد الصباح بعد أيام عصيبة من المواقف المتضاربة وشد الأعصاب، أو مضت الأمور إلى البرلمان حتى النهاية، يمكن للكويتيين التوقف بكثير من التدبر والإمعان لاستخلاص الدروس من كل ما جرى ومعهم كثير من العرب في منطقة الخليج وخارجها وذلك بعد الاعتراف أولا بأن إدارة الأزمة الأخيرة، رغم أنها الأولى من نوعها التي تواجه هذه الإمارة الخليجية الغنية بالنفط، جرت إلى حد كبير بأسلوب به قدر لا بأس به من الرصانة والحرص على تجنب إثارة نعرات بغيضة، على الأقل في العلن، مع رغبة واضحة في الاحتكام إلى مؤسسة البرلمان في نهاية المطاف ليقول «بيت الشعب» كلمته الفاصلة إذا ما فشل «بيت الحكم» في ذلك.

الدرس الأول أنه لا بد في بلادنا العربية من وضع حد أقصى لعمر من يفترض أن يتسلم زمام الأمور سواء في إمارة أو مملكة أو جمهورية فلا يعقل أن يكون على رأس هرم الدولة رجل قارب الثمانين حتى وإن كان يبدو في صحة جيدة، أما إذا كان معتل الصحة، مع ما يعنيه ذلك عادة من اهتزاز صورته ومكانته، فيجب أن تكون إجراءات الإعفاء سهلة وسريعة حتى لا تمرض الدولة بمرضه وتترهل مؤسساتها وتشل مشاريعها وترحل كل قضاياها إلى يوم مقبل قد يحل بعد ساعة وربما بعد عشر سنوات. وحتى في نظام أميري أو ملكي لا يغيب فيه رأس الدولة شيء سوى أجل الله، يمكن العثور على آلية ما بعيدة عن الأمزجة الظرفية تكون فيها الأولوية لبقاء الكيان وليس القادة الذين غالبا ما يقدمون مصلحتهم الآنية ومصلحة مريديهم فيفصلون أي تعديل للدستور، أو نظام تداول السلطة، على مقاسهم فلا يكون له بالتالي الهيبة والاحترام الواجبين في مثل هذه النصوص المفترض تنزيهها عن الهوى والحسابات الظرفية العابرة.

الدرس الثاني أن البرلمان إذا ما كان فعلا تعبيرا صادقا عن طبيعة المجتمع والتوازنات القائمة داخله يمكن له في اللحظات المفصلية الهامة في تاريخ البلاد أن يكون الملاذ الأخير. صحيح أن برلمان الكويت والانتخابات التي أفرزته ليسا بتلك المواصفات التي نعرفها في السويد أو الدانمرك أو غيرهما من الديمقراطيات الغربية العريقة ولكنه على أية حال انعكاس أمين إلى حد كبير لتركيبة البلاد ومستوى نضجها السياسي والاجتماعي وهو على كل ليس معينا ولم يأت بالتزوير. ثم إن الثقة في البرلمان والنزاهة التي يفترض توفرها في أعضائه الذين اختارهم الشعب تحول دون الاحتكام إلى قانون القوة بديلا لقوة القانون فقد كان يمكن لهذه الجهة أو تلك أن تنزل الدبابات في الشوارع وتطوق المباني الحكومية الرئيسية وانتهى الأمر ولكن هذا لم يحدث لحسن الحظ رغم أن تبريرات اللجوء إليه لم تكن واهنة تماما.

الدرس الثالث يكمن في أن الإعلام المحلي سواء كان رسميا أو خاصا، إذا ما كان مهنيا وتعدديا استطاع في الأوقات العصيبة أن يعكس من ناحية الآراء المتفاعلة داخل المجتمع ومن ناحية أخرى أن يؤثر في صياغة الرأي العام طالما يتمتع هذا الإعلام بثقة أوسع جمهور ممكن وهي الثقة التي لا تتوافر إلا بعد سنوات من الممارسة الراقية والابتعاد عن لعب دور بوق السلطة، أو أحد أجنحتها المتنفذة، أو تلك الأدوار القذرة ضد شخصيات أو تيارات بكبسة زر ينطلق فيها الجميع كالجوقة الواحدة في حملات سباب رخيص. ومع أن الكويت ليست جنة الحرية الصحفية على الأرض، إلا أن إعلامها تعددي إلى حد كبير والأهم بعيد عن تلك التفاهة والابتذال السائدين في أكثر من دولة عربية ولهذا تحديدا كانت له مساهمته المميزة في الأزمة الأ